دور تركيا في الشرق الأوسط: وجهة نظر خارجية

فولكر بيرثز *

ملخص

خضعت السياسات التركية فيما يخص الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط لتغيرات كبيرة منذ عام ٢٠٠٣ م بسبب البيئة الجيو سياسية المتغيرة، والنهج الجديد في السياسة الخارجية، ومن وجهة النظر الأوروبية فإن أهم هذه الجوانب؛ الجهود التي تبذلها تركيا لتحسين علاقاتها مع جيرانها المباشرين في المنطقة، والقيام بدور الوسيط بين لاعبين مختلفين وفي ظروف صعبة- في بعض الأحيان- في الشرق الأوسط، وعلى العموم، كانت تركيا أكثر نجاحًا في تحسين علاقاتها مع جيرانها المباشرين مقارنة بدورها في تسوية النزاعات بين الدول والجهات الفاعلة الأخرى في المنطقة، فكلما حافظت تركيا على علاقات جيدة مع جميع اللاعبين في الشرق الأوسط وأدركت حدود دورها؛ كان بإمكانها أن تسهم إسهاما كبيرا في إحداث تغيير إيجابي في المشهد الشرق أوسطي، ومن ثم فسيسمح هذا لمزيد من التنسيق والتعاون بين تركيا والاتحاد الأوربي اللذين يجاوران منطقة الشرق الأوسط،

رؤية تركية ٩٧-١٠٥
١/٢٠١٢

لقد أدرك المتخصصون الأتراك - الذين لا ينتمي إليهم الكاتب- أن الدور التركي والسياسات الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط تغيرت بشكل ملحوظ على مدى السنوات الثماني الماضية، وبالفعل قد بدأت بعض التغييرات تخرج إلى النور في عهد وزير الخارجية الأسبق إسماعيل جيم (١٩٩٧م-٢٠٠٢م)، الذي حسَّن علاقات تركيا مع جيرانها الشرق أوسطيين بصورة ملموسة، ووضع جيم الأسس التي واصلت من بعده حكومة حزب العدالة والتنمية البناء عليها، ومع ذلك فإن الأحداث الأكثر دراماتيكية (مأساوية) وقعت خلال عامي ٢٠٠٢م و ٢٠٠٣ م.

إن السياق الذي حدث خلاله هذا التحول تجسد في صورة ثلاثة عوامل:

أولا : قد كان هناك -من وجهة نظر الكاتب- تغير سريع في البيئة الجيوسياسية للشرق الأوسط، ويمكننا أن نتحدث عن ثورة جيوسياسية نجمت عن الغزو الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣م، فهذا التدخل لم يطح فقط بنظام صدام حسين،

* رئيس ومدير المعهد الألماني للسياسة الدولية والأمن الدولي،
volker.perthes@swp-berlin.org

بل إنه أوهن القومية العربية والدول والجهات الفاعلة التي تمثلها، مثل سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وأيضًا كان هناك تحول في ميزان القوى في المنطقة، مما أدى إلى حصول ثلاث دول غير عربية على مكاسب نسبية، هذه الدول هي: إسرائيل وإيران وتركيا، وبالإضافة إلى ذلك فإن فشل إدارة جورج دبليو بوش في القيام بدور الوسيط في منطقة الشرق الأوسط، ساعد على فتح الطريق أمام الدبلوماسية التركية، وأمام لاعبين آخرين جاهزين ومستعدين لملء مثل هذا الفراغ.

ثانيًا: حدثت تغيرات داخلية ومحلية في تركيا، وبدون الخوض في التفاصيل يمكن وصفها بأنها تمثل إصلاحًا سياسيًّا وتحولاً نحو الديمقراطية.

ثالثا: هناك نهج جديد في السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية، ومن وجهة نظر خارجية؛ فإن السياسة الخارجية التركية الجديدة تتمحور حول فكرة أحمد داود أوغلو "العمق الاستراتيجي"، ويبدو أن هناك ثقة بالنفس في إعادة هيكلة الدور التركي الجغرافي والسياسي، والآن يُنظر إلى تركيا على اعتبارها قوة صاعدة "كبرى"، أو بصورة أكثر واقعية من الإدراك التاريخي باعتبارها قوة إقليمية عظمى، ويظهر المبدأ الرئيس لـ"تصفير المشكلات مع الجيران" كإعادة لتفسير شعار أتاتورك "السلام في الوطن – السلام في العالم"، وقد حاول مهندسو السياسة التركية الخارجية الجديدة إثبات أنهم قادرون على تطبيق هذا الشعار أفضل من الكماليين (الأتاتوركيين) أنفسهم، فلقد أدركوا أنه من أجل حل المشكلات مع الدول المجاورة لتركيا ومن أجل قبول تركيا وسيطًا في الخارج؛ فإن تركيا بحاجة إلى حل الصراعات الداخلية فيها، وقد كانت "المبادرة الديموقراطية" –التي لم تستكمل بعد– تجاه الشعب الكردي؛ خطوة أولى مهمة بكل تأكيد.

وفيما يلي سأحاول أولا أن أقيم مدى النجاح من عدمه في مبادرات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط، وثانيًا سأتطرق لبعض المشكلات والمعضلات التي في هذه السياسات، وأخيرًا فإنني سأدلي ببعض الملاحظات حول الفرص المتاحة للسياسة التركية الخارجية في الشرق الأوسط من وجهة النظر الألمانية والأوربية.

إنجاز العديد من المهام بدقة في وقت واحد

في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية نجد أن مبادرات السياسة التركية الخارجية تجاه الشرق الأوسط تهدف إلى تحقيق هدفين أساسيين، أحدهما: إن تركيا عازمة على إيجاد حلول للمشكلات الإقليمية، وكذلك بناء علاقات أقوى مع جيرانها المباشرين، وهم: سوريا والعراق وإيران، والآخر: إن تركيا تخطط للقيام بدور الوسيط وتعمل على التخفيف من حدة التوترات بين مختلف الأطراف الفاعلة في المنطقة، مثل سوريا وإسرائيل والفصائل اللبنانية المختلفة والقوى الخارجية الداعمة لها،

وحركة حماس، وحركة فتح، والعراق، وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، وقد نجحت الجهود التركية إلى حد بعيد في تحسين العلاقات الثنائية مع جيرانها المباشرين في الشرق الأوسط، وعلى العموم كانت هذه الجهود أكثر نجاحًا من جهود الوساطة في المنطقة، أو بين اللاعبين الإقليميين والدوليين، وقد حققت تركيا تقدما ملموسًا، لاسيما في علاقاتها مع سوريا، ويبدو هذا جليًّا في سياسة فتح الحدود، وإزالة الألغام على الحدود، والشروع في حزمة هائلة من "مشروعات التعاون الاقتصادي"، فضلا عن الروابط الاجتماعية التي حققت تغييرًا نوعيًّا في علاقة الجوار، ومما لا شك فيه أنه إذا تم تنفيذ هذه التطورات بنجاح؛ فإنها ستصبح نموذجًا فريدًا يقتدى به في كيفية تحويل الأعداء إلى أصدقاء، وربما نجد في النموذج الألماني الفرنسي أيضًا مثالاً مشابهًا للنموذج التركي السوري.

تضافرت كل العوامل الداخلية والإقليمية والعالمية في جعل تركيا تلعب دورًا محوريًّا في منطقة الشرق الأوسط.

أما فيما يتعلق بالعراق؛ فإن نهج تركيا الجديد يعد في المقام الأول إنجازًا هائلاً لقطاع الأعمال فيها، وقد أدى هذا النهج أيضًا إلى تحسين العلاقات السياسية إلى حد كبير، لاسيما بعد شروع تركيا في إجراء تغييرات جذرية في سياساتها تجاه الحكومة الإقليمية الكردية في شمال العراق في عام ٢٠٠٩م، بما في ذلك فتح قنصلية تركية في أربيل، وإنهاء المحاولات التي تهدف إلى استخدام الأقلية التركمانية في العراق كطابور خامس، بيد أن النجاح على المدى الطويل لسياسة تركيا الخارجية تجاه العراق يعتمد – إلى حد بعيد – على الاستقرار السياسي الداخلي، ووحدة العراق بعد انسحاب قوات الولايات المتحدة الأمريكية منه، بالإضافة إلى ذلك فإنه لا تزال هناك بعض الخلافات التي لم تحل، ومنها مشكلة المياه، والتي قد تؤثر سلبًا على تنفيذ الاتفاقات الاقتصادية والسياسية بين أنقرة وبغداد.

من ناحية أخرى؛ نجد أن العلاقات مع إيران تبدو وكأنها قصة من النجاح المشوش، فقد تم بناء بعض من جسور الثقة على المستوى السياسي، ولكن على الرغم من هذا لم يتم تحقيق أية نتائج ملموسة حتى الآن، ويرجع ذلك إلى أن السياسات الإيرانية، وتداخل مصالح الجماعات المختلفة داخل إيران؛ قوضت أمل المستثمرين الأتراك في تحقيق شراكة في قطاع الأعمال الناجحة مع إيران، ومن ناحية ثانية تُظهر القيادة الإيرانية ودها ورغبتها في التقرب من تركيا، في حين أنها تبدي موقفا حذرًا ومشككا في دور تركيا في المنطقة التي تجمعهما، وقد يكون هذا التصور صحيحًا، خاصة فيما يتعلق بدور تركيا الذي يعد ثقلاً موازيا للنفوذ الإيراني في العراق،

وهو الدور الذي يحظى بتقدير الجميع في العراق وخاصة من قبل ممثلي السنة.

أما فيما يتعلق بدور تركيا كوسيط ومحاولاتها لحل النزاعات في الشرق الأوسط، أو بين الدول الشرق أوسطية والدول الغربية؛ فإنه لا توجد ملامح معينة لهذا الدور، لكن في رأيي؛ فإن تركيا بدون أدنى شك نجحت بالتعاون مع الآخرين في مساعدة الأطراف اللبنانية في التغلب على الأزمة الداخلية في عام ٢٠٠٨م، كما نجحت تركيا بدرجة كبيرة في التوسط وإجراء مفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل، ومع أن المفاوضات غير المباشرة لم تسفر عن توقيع أية اتفاقية، فإنها وضعت حجر الأساس لأي اتفاق مستقبلي عندما تكون الأطراف جاهزة ومستعدة للسلام، وعلى الرغم من وجود بعض الشكوك الآن في استئناف تركيا دور الوساطة بين دمشق وتل أبيب، فإن ربما يكون ممكنا وليس ببعيد.

وفيما يتعلق بإيران؛ فإن دور تركيا كوسيط ما يزال يهدف إلى تحقيق نتائج ملموسة فيما يتعلق بالقضية النووية الإيرانية، إن تركيا لن تكون قادرة على حل هذه المشكلة، ولكن بإمكانها أن تخلق مناخًا دبلوماسيًّا يساعد على الحفاظ على اتفاقية ١٧ مايو لعام ٢٠١٠م، وسيتعين على تركيا أيضًا أن تلعب دورًا أساسيًّا في تنفيذ اتفاقية تبادل اليورانيوم الإيراني منخفض التخصيب مقابل الحصول على قضبان وقود نووي لمفاعل الأبحاث في طهران.

ولقد كانت جهود الوساطة التركية أقل نجاحًا عندما حاولت أنقرة التوسط بين حماس وإسرائيل (حول إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط)، وبين فتح وحماس، وبين سوريا والعراق، وهذه الملاحظة لا تقلل من جهود تركيا، فالوساطة الناجحة لا تعتمد على الوسيط وحده، لكن في بعض الأحيان يحتاج المراقبون الأمريكيون والأوربيون إلى من يذكرهم بأن تركيا ليست القوة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط التي لم تسفر وساطتها في كثير من الأحيان عن النتائج المرجوة، ومع ذلك قد تكون هناك قيود محددة، وتحديات تواجهها وستواجهها تركيا في المستقبل في سعيها للعب دور دبلوماسي في منطقة الشرق الأوسط.

المعضلات والقيود

من وجهة نظر خارجية، يمكن القول إن السياسات التركية الخارجية والجهود الدبلوماسية في الشرق الأوسط تواجه ثلاثة تحديات رئيسة، التحدي الأول: هو أن تركيا تلعب دورًا داعمًا في المقام الأول، لهذا ستجد صعوبة في تحقيق اتفاق يؤتي ثماره، خاصة في الحالات الصعبة، مثل الوساطة بين إسرائيل وجيرانها، لكن مما لا شك فيه أن تركيا تدرك هذا التحدي، و يعمل الدبلوماسيون الأتراك على التغلب عليه، لكن بإمكان الدبلوماسية التركية أن تلعب دورًا رئيسًا في التمهيد أو إعداد أر ضية ملائمة لأية مفاوضات ممكنة، كما حدث وساعدت على إجراء

مفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل، وربما كان بمقدور الوساطة التركية أن تنجح، بعد مرحلة المفاوضات غير المباشرة، في حالة لو طلب الطرفان من واشنطن أن تتدخل هي الأخرى لإجراء مفاوضات مباشرة، بعد جهود الوساطة التركية مباشرة، بهدف التوصل إلى اتفاق شامل، وبالمثل فيما يتعلق بإيران والنزاع حول البرنامج النووي لطهران، ففي أحسن الأحوال تستطيع تركيا أن تساعد على دفع العملية الدبلوماسية، فالاتفاقية التي وقعت في ١٧ مايو ٢٠١٠م عدلت من الموقف الإيراني، ويبقي تنفيذ هذا الاتفاق بيد كل من الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والوكالة الدولية وإيران.

حل المشكلات المعضلة، و إيجاد علاقات أقوى مع الجيران المباشرين أهم مبادرات السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط

إن دور تركيا في حل الصراع في منطقة الشرق الأوسط مماثل للدور الذي لعبته بعض من دول الاتحاد الأوربي بشكل منفرد؛ حيث حاولت تلك الدول دفع الأمور إلى الأمام في الشرق الأوسط، لكن المشكلة الأساسية تكمن في أن تركيا أو تلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي لا يمكنها إعطاء ضمانات أمنية لإسرائيل أو إيران أو أية دول أخرى في المنطقة، فالولايات المتحدة الأمريكية وحدها فقط هي التي بمقدورها فعل ذلك، وعندما تقبل تركيا هذا الواقع وهو أن الولايات المتحدة في نهاية المطاف لابد أن تكون شريكًا لضمان أية صفقة أو اتفاق تتوصل إليه تركيا أو غيرها من الدول التي قد تقوم بدور الوساطة؛ فعندئذ يمكن أن يكون إسهامها مثمرا جدًّا، ومن أجل تحقيق أفضل استفادة من العلاقات التركية الجيدة مع اللاعبين في الشرق الأوسط؛ ينبغي على تركيا أيضًا أن تستثمر العلاقات الطيبة والروابط القوية وتعمل على تدعيم أواصر الثقة بين أنقرة وواشنطن وتحافظ عليها.

التحدي الثاني: هو أن القادة الأتراك لا يدركون بشكل واضح أو لا يدركون تمامًا، أن النشاط التركي المتزايد في منطقة الشرق الأوسط ربما لا ينظر إليه اللاعبون الإقليميون الآخرون بشكل إيجابي، فتركيا تتصرف معتبرة نفسها قوة إقليمية كبرى في الشرق الأوسط، وهذا بالتأكيد لا يروق القوى الإقليمية الأخرى في المنطقة، لاسيما مصر والسعودية وإيران، حتى لو اتفقت هذه الدول مع تركيا على مضمون القضايا المطروحة، ونهج تركيا تجاه هذه المشكلات الإقليمية، فإنها لا تريد أن ترى زيادة النفوذ التركي الإقليمي على حساب نفوذها هي، وبصورة أكثر تحديدًا، فإن

إيران لا تريد بالضرورة وسيطًا بينها وبين الولايات المتحدة، ولا تريد لنفوذها في العراق والدول العربية الأخرى أن يكون محل توازن من الخارج، وتحديدًا من قبل تركيا، وعلاوة على ذلك؛ فإن الدول العربية من جانبها، لا تريد أن يكون لتركيا دور في الشئون العربية الداخلية، كما هو الحال في الصراعات بين العراق وسوريا.

أمّا المعضلة الثالثة: فقد خرجت إلى حيز الضوء خلال الهجوم الإسرائيلي على "أسطول الحرية" الذي كان متوجهًا إلى قطاع غزة في مايو ٢٠١٠م، ومع ذلك فيمكن القول إن هذه المعضلة بدأت منذ نشوب الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في ديسمبر ٢٠٠٨ / يناير ٢٠٠٩م، فكلما زجت تركيا بنفسها في منطقة الشرق الأوسط؛ زادت مخاطر أن تكون طرفًا في هذه الصراعات أو الأزمات الإقليمية، كما أن اعتبارات السياسات المحلية، والتعاطف الشعبي يؤثر على الانحياز إلى أحد الأطراف، ومع ذلك إذا كانت تركيا تريد أن تلعب دور الوسيط؛ فإنها تحتاج إلى إقامة علاقات جيدة مع جميع الأطراف في المنطقة، وإذا فقدت تركيا القدرة على الحصول على ثقة صانعي القرار الإسرائيلي أو النخبة الإسرائيلية؛ فإنها ستخسر بكل تأكيد قدرتها على التوسط بشكل فعال أو حتى أن تشارك في عملية الوساطة.

> تركيا وسيط، ولكن ليس منحازًا لطرف من الأطراف، وهذا ما يؤخر نتائج الوساطة في الشرق الأوسط

ومن ثم يمكن القول بأن نموذج الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط يوضح أن الوسيط المنحاز لطرف من الأطراف يمكن أن يكون وسيطًا مقبولاً في بعض الأحيان، فهل انحازت الولايات المتحدة الأمريكية عمومًا إلى الجانب الإسرائيلي؟ وهل توقفت الجهات الفاعلة مثل سوريا أو منظمة التحرير الفلسطينية عن السعي للحصول على وساطة واشنطن في أية مفاوضات أو اتفاقات مع إسرائيل؟ في الواقع إن الجهات العربية الفاعلة دائمًا تريد وساطة الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأنهم أدركوا أن واشنطن وحدها هي القادرة على طمأنة إسرائيل، وربما على جعلها تقدم تنازلات؛ فالسلطة تسمح بقدر معين من التحيز، وتركيا - كما ذكرنا سابقًا- مثل بعض دول الاتحاد الأوربي، تعتبر في وضع مختلف عن الولايات المتحدة؛ فدورها كوسيط وداعم يجب أن ينظر إليه كوسيط نزيه ومحايد.

تركيا والاتحاد الأوروبي، نهج مماثل تجاه الجوار المشترك

أخيرًا، من وجهة النظر الأوربية، ما هو الدور الذي كان بإمكان تركيا لعبه وما هو الدور الذي ينبغي أن تلعبه في الشرق الأوسط؟ وما هي الفرص المتاحة والتي يمكن أن يقدمها الدور التركي في المنطقة لأوربا؟ على الرغم من وجود بعض التحفظات، فإن صانعي السياسات في الاتحاد الأوربي يرون أن انخراط تركيا في الشرق الأوسط شيء إيجابي إلى حد كبير، وفي المقابل

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر انتقادًا للدور التركي، وتنظر إلى السياسات التركية الإقليمية بمزيد من الشكّ والريبة، وذلك في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية الذي كان في طريقه إلى غزة، في الوقت ذاته ينظر الاتحاد الأوربي إلى نهج أنقرة في محاولاتها لإشراك لاعبين مثل حماس وحزب الله بنظرة أكثر إيجابية من واشنطن، فالولايات المتحدة أظهرت بكل وضوح استياءها تجاه سياسة تركيا التي لا تهتم أو تكترث بإسرائيل، فعلى سبيل المثال ألغت تركيا مؤخرًا مناورات جوية سنوية مشتركة مع إسرائيل.

وعن بعد ومن مدينة برلين، نوصي تركيا وقيادتها بعدم المبالغة في الثقة بالنفس فيما يتعلق بالقدرات والإمكانات في الشرق الأوسط، ونوصيها بإدراك حدود دورها، ولا يعني هذا التقليل من أهمية عضويتها في حلف شمال الأطلسي بقدر ما يحدث في الوقت الراهن في خطابها العام، ولا يعني هذا أيضًا إفساد علاقاتها مع إسرائيل، حتى لو كانت حكومة نتنياهو هي المسئولة عن معظم - وليس كل - الأضرار، فإن مبدأ التحدث إلى جميع الأطراف، الذي دأبت الحكومة التركية على تطبيقه في علاقاتها مع طهران أو مع حكومة حماس في قطاع غزة، لا يمكن التخلي عنه عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع إسرائيل، فلابد أن يوضع نصب الأعين، وإذا كان بإمكان أنقرة التحدث مع حركة حماس دون الأخذ في الاعتبار المطالب غير الواقعية، إذن فلماذا تضع أنقرة قبل بدء التفاوض مع الإسرائيليين شروطا ومطالب مسبقة لا يمكن أن تقبل بها الحكومة الإسرائيلية الحالية؟

يرى العديد من المراقبين في الاتحاد الأوربي أن سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط فرصة للاتحاد الأوربي، ويرون أنه من الخطأ تصور عملية انخراط تركيا في الشرق الأوسط على أنها "إدارة ظهر للاتحاد الأوربي"، فعلى النقيض من ذلك، ينبغي على المرء أن يؤكد على القواسم المشتركة، وأن يسعى لاستكشاف فرص التعاون بين الاتحاد الأوربي وتركيا في المنطقة.

كما أن سياسة تركيا تجاه الدول المجاورة لها مباشرة في الشرق الأوسط (إيران والعراق وسوريا) تعتمد على أدوات مماثلة لتلك التي تستند إليها دول الاتحاد الأوربي في سياسة الجوار،

وربما يمكن القول بأن تركيا قد تعلمت من نهج الاتحاد الأوربي وتحاول مضاهاته، فتركيا مثل الاتحاد الأوروبي تستخدم التجارة والاستثمارات وتخفيف القيود على السفر كأدوات، ليس فقط لتعزيز مصالحها الاقتصادية، بل أيضًا لبناء الثقة وتحقيق الاستقرار في البيئة الجيوسياسية، بل تحاول تركيا أيضًا تغيير البلدان المجاورة عن طريق جعلهم ينظرون إلى مصالحهم بنظرة الرابح في جميع الأحوال، ومن ثم يتم تحسين سلوكهم، وعلى الأقل في المجال الاقتصادي، فإن انفتاح تركيا على جيرانها خلق فرصا عديدة للتعاون الثلاثي، وأبرز مثال على ذلك هو زيادة التعاون في مجال الأعمال التركية الألمانية في العراق.

السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط تستطيع أن تسهم في تغيير الثقافة السياسية في المنطقة برمتها

مثل هذا التعاون يبدو أكثر واقعية من أفكار يصعب تحقيقها حول الانخراط الفعلي لتركيا، أما على الجانب الأوربي، وتحديدًا في إطار سياسة الجوار الأوروبي؛ فيتداخل المنظور التركي ومنظور الاتحاد الأوربي تداخلاً جزئيًا فقط، لأن معظم البلدان الأوروبية التي تشارك في سياسة الجوار الأوربية لا تحبذ بالضرورة أن تكون جزءًا من سياسة مشتركة بين الاتحاد الأوربي وتركيا، ومع ذلك يمكن بالتأكيد تحقيق تعاون ملموس على مختلف الأصعدة.

وتمثل تركيا بتحولها الداخلي والتحديث السياسي فيها – في كثير من النواحي – نموذجًا للنخب في مجتمعات الشرق الأوسط التي تود بلدانهم أن تضاهيه، وينطبق هذا خصوصًا على النخب في سوريا ومصر، وكذلك على إيران التي لا ترى انخراط تركيا من منظور النفوذ فقط، ولكن أيضًا تتطلع إلى الاستفادة من التجربة التركية في استيعاب الديموقراطية والعلمانية في ظل مجتمع مسلم محافظ، وعلاوة على ذلك؛ فإن تركيا تمثل أيضًا نموذجًا فريدًا في المنطقة بسبب "نهج القوة الناعمة"؛ حيث تم تحجيم نفوذ الجيش على السياسات الداخلية والخارجية بشكل تدريجي.

لا جدال في أن السياسات الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط تستطيع أن تسهم في تغيير الثقافة السياسية في المنطقة برمتها، وفي هذا السياق نجد أنها تتفق مع الأهداف التحويلية التي يحاول الاتحاد الأوربي أن يحققها في سياساته الخاصة بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، فسياسة فتح الحدود، واتخاذ إجراءات تهدف إلى بناء جسور الثقة، والتجارة الحرة غير المقيدة، والاستثمارات، والاتصالات بين المجتمعات، كل هذه الأشياء تعمل على دعم مختلف القوى

الموجودة في المجتمعات التي ترغب في التعاون مع بقية دول العالم، ويمكنها أيضًا أن تساعد على تعزيز الطبقة الوسطى في المجتمعات، وربما حتى على تعزيز سيادة القانون، أما بالنسبة للثقافة السياسية في المنطقة، فمن المهم جدًّا الالتفات إلى أن تركيا بدأت في إظهار وتوضيح أن القوة لا تعني فقط القدرات والقوة العسكرية، ولكن أيضًا هي القدرة على التوصل إلى حلول دبلوماسية وتحقيقها، ومما لا شك فيه أن هذا المفهوم الجديد للقوة، المطروح من قبل تركيا، لو تغلغل في المنطقة؛ فإن الواقع في منطقة الشرق الأوسط سيتغير تمامًا.

وهناك أسباب وجيهة تدعو تركيا إلى الاستمرار في سياستها الخارجية الجديدة النهج تجاه الشرق الأوسط، فلها دور في المساعدة على التوسط في حل الأزمات التي يمكن أن تتفاقم بسرعة، فشعار "صفرية المشكلات مع الجيران" هو مبدأ السياسة الحكيمة، ولا يقتصر هذا المبدأ على علاقات تركيا مع جيرانها المباشرين فقط، ولكن ينبغي علينا ألا ننسى أن هذا المبدأ ينطبق على جميع الجهات المعنية في دول الجوار في الشرق الأوسط الكبير.